

## اقتصاد

## فوق الطاولة

## الاستثمار بالحماسة!

علي محمود هاشم

مشكلتنا عويصة مع الإنتاج، هذه الحقيقة المتفق عليها، تطارد الحكومة في ميلادها الأول وتدفعها إلى التعويض النفسي بترقيع النوع بالكم، وفق هذه المعادلة المبسطة، يمكن فهم احتفالياتها بعقد ملتقى الاستثمار «الأول»، وتركيزها الصارم على «الإنتاج» الصناعي ضمن سوق سياحية، مع

وعود حماسية باستدامته لثان وثالث وربما رابع! شعور الحكومة العميق بحالة انعدام الحيلة، نقلت من فراغ الساعات الطويلة لجلساته القصيرة، فذهبت مداخلاتها إلى نسج حبال الشك حيال مستقبلنا أكثر مما سعت إليه من يقين، وزير المالية، مثلاً لا حصراً، أكد توجه السياسة المالية لدعم الإنتاج وأن الأموال جاهزة والحكومة جاهزة لمنح القروض ولديها المعرفة كيف تقترض ولن؟ ألا يجدر بالمرء الشعور بالشفقة على حال الاقتصاد جراء هذه الرسالة المهمة؟

الإنتاج ليس بخير ولا رؤيئة لاستنهاضه، ثمة عشرات البراهين على ذلك، وما المؤتمر سوى مناسبة متجددة لاكتشاف قدرات الغطس الحكومية في حضرة الماء، ففي الوقت الذي تقضي فيها الحكومة وقتها بامتداد قدراتها المذهلة على «إطلاق الإنتاج»، كما لمصادرها بالتغزل بإنجازاتها قياساً بسابقاتها، إلا أن ذلك -في الأغلب- لا يكفي لتضميد جراحه. القيام بذلك قد يكون بسيطاً للغاية إذا ما فعل مسؤولوها ما رددوا خلاله أنهم سيفعلونه، وإن استجابوا لما طالب به ممثلو الاتحادات من الحضور!

من عشرات البراهين على فشلنا باستنهاض الإنتاج، يمكن اتخاذ مدينة «الشعين نجار» الصناعية مثلاً، فهذه المدينة إحدى بضع مناطق تم تجفيف أزماتها الأمنية ميكراً من العهد الحكومي الميرون، وإذا ما عقدت المقارنة بينها وبين «حسياء»، يسهل الوقوف على تفوقها في استقطاب المنشآت بحدود ٥ أضعاف لهذا العام، إلا أن مقطعاً عرضياً في قدرتهما الإنتاجية يوحى بالخلل الكبير في إدارة التعافي خلال عهد الحكومة الحالية، ذلك أن وسطى إنتاج المنشأة الواحدة في حسياء يبلغ نحو ١١٦ طناً في الشهر، على حين يقل في الشعين نجار عن ٢٣ طناً!

بطبيعة الحال، تشير البيانات الرسمية آفة الذكر إلى أن الورشات الصغيرة هي فقط من تلتحق بالعمل في الشعين نجار بضغف من إجراءات إدارية محضة: مؤسسات منتجة تبذل مقراتها لا مؤسسات جديدة تدخل ميدان الإنتاج. أما السبب فلأنها الأقدر على تجاوز عقبة الفوارق الكبيرة في وثوقية البنى التحتية، وما لم يكن في الأمر توجه حكومي مدروس، فيمكن لنموذج «الشعين نجار» أن يشكل بديراً لقياس الفشل في إطلاق عجلة الإنتاج الصناعي، تماماً كما متوقع أن يكون عليه موسم القمح في شرق الإنتاج الزراعي!

قد يقبض لنا اكتشاف ذلك إن جئنا الاستماع إلى إسوانتها المتصاعدة بضرورة استقطاب الأموال المهاجرة»، فذلك الأموال التي لم تعد، لن تعود إلا من تلقاء نفسها، وسوف تظل ترقب قدرتنا على إطلاق المناح من كوامن الإنتاج لدى الشركات الوطنية القيمة بعد إنجاز الاستحقاقات التي لم يتم استيفاؤها، وهذا أمر يتطلب رفع شعار «إطلاق عجلة الإنتاج»، لكن بحق هذه المرة.

الحكومة اشترت أكثر من ٢٢٤ ألف طن قمح بقيمة ٣٠ مليار ليرة من الفلاحين

## الغربي لـ«الوطن»: تسهيلات لاستلام القمح من المناطق الساخنة



علي محمود سليمان

تجاوزت كمية القمح التي تم توريدها لمراكز الحبوب التابعة للمؤسسة العامة للحبوب ٢٢٤,٥ ألف طن بقيمة تجاوزت ٣٠ مليار ليرة سورية، حيث يتم استلام محصول القمح من الفلاحين في ٢٥ مركزاً متوزعة في المحافظات.

وفي تصريح لـ«الوطن»، بين وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبد الله الغربي أن التوريد يتم بشكل أساسي من محافظة الحسكة كونها الخزان الأهم لحصول القمح حيث تم استلام أكثر من ١٣١,٧ ألف طن حتى الآن وباقي الكمية من المحافظات الأخرى، حيث تم بيع نحو ٢ مليون كيس خيش للفلاحين حتى الآن، مبيّناً أن الوزارة ممتلئة بالمؤسسة العامة للحبوب سوف تشتري كل ما يعرض عليها من القمح حيث تم رصد مبلغ ٧٠ مليار ليرة سورية من الحكومة، وفي حال دعت الحاجة يتم رصد مبالغ إضافية للشراء فالمبلغ المرسوم لا يعتبر مبلغاً نهائياً، مؤكداً أنه تم تحويل أثمان المحاصيل إلى فروع المصرف الزراعي في المحافظات لمشتريات الأسبوع الأخير وسيتم تسديدها خلال اليوم وغداً بحسب مشتريات كل محافظة.

وأشار الغربي إلى أن وزارة التجارة الداخلية تستلم الكميات التي تصل إليها بانتظار تقرير وزارة الزراعة عن باقي الكميات التي يتم حصادها وإلى أين وصلت مراحل الحصاد، لكون وزارة الزراعة لديها خريطة المساحات التي حصص محصول القمح فيها وهي التي توجه الحصادات للانتقال إلى مساحات أخرى.

وأوضح الغربي أن الوزارة لم تلتق أي شكوى في المحافظات عن عملية الاستلام، مشدداً على أن الوزارة وضعت برنامجاً دقيقاً ومنظماً لعمليات الاستلام لمنع حدوث أي حالات تلاعب أو غش، فتمت المراقبة بشكل

دقيق ويتم الشراء ضمن المواصفات الحقيقية للعبنة والمركز الذي يشترها يقوم بشحنها إلى مركز آخر للتدقيق، وبناء عليه تتم عملية البيع للشركة العامة للمطاحن، فأى مخالفة للمواصفات ستظهر ويتم تغريم المسؤول عنها.

مضيفاً: إن كل ما يتم استلامه يتم تخزينه في مراكز المؤسسة وقسم آخر في الصوامع التابعة للشركة العامة للصوامع، حيث يوجد ثلاثة للتخزين في العراء وضمن المستودعات والصوامع البيوتوتية التابعة للشركة العامة للصوامع، حيث تم تجهيز المركز لأي حالة طارئة وخاصة الحرائق بوجود فرق دفاع مني مجهزة بكل أجهزة إطفاء الحرائق مع كادر فني متخصص. وأكد وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك أن السعر المعروض يعتبر مجدياً للفلاحين ولم يتم تسجيل أي

حالة اعتراض عليه لكون سعر ١٤٠ ألف ليرة سورية للطن الواحد يعتبر مناسباً ويغطي التكاليف مع هامش ربح جيد للدرجة الأول، إضافة إلى أسعار باقي الدرجات، لافتاً إلى عدم تسجيل أي حالة شراء كميات قمح من التجار حتى الآن بعد صدور قرار يصبر شراءها بالمؤسسة العامة للحبوب، وأي حالة تكتشف سيتم محاسبة التاجر الذي يشتري القمح.

وبين الغربي عدم وجود عمليات تهريب للمحصول ولكن توجد أطراف ثانية تشتري القمح في المناطق الخارجة عن السيطرة حصراً، ولذلك قامت الوزارة بوضع تسهيلات وامتيازات لتشجيع الفلاحين لتوريد القمح من المناطق الخارجة عن السيطرة من خلال دفع القيمة مع دفع أجور النقل للفلاح بحيث يكون الأمر مجدياً له وقد تم توريد كميات من القمح من المناطق الساخنة.

عضو مكتب الموازنة في محافظة دمشق لـ«الوطن»:

## سياسة التسعير في وزارة التموين منفصلة عن الواقع

ربحاً أكثر من ١٥ بالمئة على أبعد تقدير.. ولفت إلى أن أسعار اللحوم غير منطقية، والسواقي ليس كذلك، وخاصة لحم العواس والبالغ ٧٥٠٠ ليرة، منوهاً بأنه في فترة العيد وما قبلها تم ضبط التغيير من المخالفات في محال الشاورما وخاصة لهجة حجم وقطر ووزن سيخ الشاورما لأن احتمالات الغش تكون كبيرة، ويكون السيخ قابلاً لأن يحشى بشحم ودهن، ورغم وضع أسس ومعايير محددة ومقاسات لسيخ الشاورما إلا أن أغلب الباعة لا يلتزمون بها.

«ليس هدفنا الإضرار بالناس وأصحاب المهن وإنما هدفنا منع المخالفات والحد منها». وبين أن محافظة دمشق تأتي بمنحوي المهمة عند التسعير لأي سلعة أو خدمة أو منتج ولا تصدر أي تسعيرة من دون التشاور مع أصحاب المهنة، ووصف الأسعار المعروضة في الأسواق بغير الصحيحة وغير المنطقية.

وقال: «إن العلة تكمن في المصدر وليس في بائع المفرق وإن تاجر المفرق ليس خصمنا وهو مثله مثل المواطن وهو بالتالي لا يحق

شبه غائب حالياً. وأضاف: «نحن لا نعرف من أين تأتي وزارة التموين بالأسعار.. وضرب سرور مثال وضع تسعيرة لكلية الكرز بـ ٢٠٠ ليرة من الباعة أثناء جولة على الأسواق، حيث تهافت الناس على الشراء بوجود لجنة شكلتها محافظة دمشق لمراقبة الأسواق «وعندما غادرنا المكان قام الباعة بوضع سعر ٥٠٠ ليرة».

واعترف سرور بوجود الكثير من المخالفات التمييزية والصحية في عدد كبير من المحال التجارية، فمته تاجر على ما يبدو عن قلة الموظفين والعمال في هذه المحال وقال:

الوطن

بين عضو المكتب التنفيذي لشؤون الموازنة والتخطيط في محافظة دمشق فيصل سرور لـ«الوطن» وجود خلل في سياسة التسعير التي تقوم بها وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، وفي آلية وضع الأسعار وهوامش الربح وحساب الكلف، كما وصف سياسة التسعير بالمنفصلة عن الواقع، وخاصة في ظل حالة عدم الاستقرار في لجنة تسعير سوق الهال التي تعيش حالة تخضير لانتخابات جديدة لأعضائها، لذا فإن دورها

إعفاء المواد الأولية من الرسوم الجمركية بنسبة ٥٠ بالمئة بانتظار اللائحة التنفيذية

## مدير اقتصاد حلب لـ«الوطن»: شروط الاستيراد الجديدة استبعدت بعض المستوردين الوهميين

محمود الصالح

اتخذت محافظة دمشق مجموعة من الإجراءات للحفاظ على صحة المواطنين بالتزامن مع موجة الحرارة الكبيرة التي تتعرض لها البلاد خلال هذه الأيام.

وأكد مدير الشؤون الصحية في محافظة دمشق ماهر ريا قيام دوريات المديرية بحملة على الأسواق كافة في مدينة دمشق وسحب العينات ومراقبة المطاعم ومحال بيع المأكولات ولا سيما الشاورما كما تم سحب عينات من شراشف الفنادق ومياه المسابح ومعالجة وضع الكلاب الشاردة، إضافة إلى القيام بحملات لرش المبيدات في مختلف المناطق.

وبين ريا أنه من العام القادم لن يسمح ببيع البيض في الأسواق إلا إذا كان مختموماً بتاريخ الإنتاج والصلاحيّة.

بدوره بين مدير صحة دمشق رامي أورفلي لـ«الوطن» أن الوضع الصحي في المدينة طبيعي ولا طوارئ أو جوانح غير عادية وخصوصاً في ضوء موجة الحرارة الشديدة وخلال هذه الفترة تم بالتعاون مع الجهات المعنية في المحافظة جولات لمراقبة الأسواق والتأكد من صلاحية المواد المطروحة والتركيز على المواد الغذائية التي يمكن أن تتأثر بدرجات الحرارة ومنها الألبان وطريقة حفظ جميع أنواع الأغذية وعدم السماح بعرض الأطعمة المكشوفة وتنظيم الضبوط اللازمة بحق المخالفين. وقال أورفلي: لا جائحة في مدينة دمشق ولا وجود للحمى المالطية أو غيرها ولم تسجل المشافي العامة في صحة دمشق أي حالات وبائية، لكن من الضروري تأكيد الجانب الوقائي من خلال الالتزام بغسل الخضار وعدم تناول الأطعمة المكشوفة.

من جانبه أكد عضو المكتب التنفيذي لقطاع الصحة عمار كلكو متابعة وضع المسابح في مدينة دمشق خلال موجة الحر والتأكد من تطبيق الشروط الصحية فيها من ناحية التعقيم واستبدال المياه وكذلك القيام بجولات دورية مكثفة على الحمامات والفنادق في المدينة والطلب من مؤسسة المياه مرتبة كميات الكلور التي تتم إضافتها إلى مياه الشرب وكذلك طالب كلكو أصحاب المطاعم بضرورة استخدام برمنغنات الصوديوم في تنظيف الخضار ومنع باعة المأكولات المكشوفة وخصوصاً الأطفال.

حيث جاءت في الرسوم مطلقاً من دون تحديد.

ولفت من جانب آخر أن غرف التجارة ومؤسسة التأمينات الاجتماعية متجاوبة مع الوثائق المطلوبة من المستوردين التجار وفق آلية الاستيراد وشروطها الجديدة ولا عواقب على هذا المستوى وهي تجري بسلاسة في عمليات منح إجازات وموافقات الاستيراد، وأضاف إن إجراءات الاقتصاد الأخرى وخاصة شروط الاستيراد الجديدة ساهمت في ضبط عملية الاستيراد واستبعدت البعض من المستوردين الوهميين وهم ليسوا كثيراً وفورت وسائل مريحة للطرفين من جانبه بين مدير الاقتصاد والتجارة الخارجية في اللاذقية تيسير سلطنة لـ«الوطن» أن المديرية ومنذ بداية العام سجلت طلبات استيراد المواد الغذائية الأساسية وقطع تديل مستعملة جديدة وأجهزة إنارة ولبات وأخشاب بأنواعها وبذور زراعية وزيتون متنوعة وأدوية بشرية ومواد علفية متنوعة ومضخات غذائية وكتل غرانيت والأمر الذي يتطلب ضرورة تنظيم العلاقة التي تحكم أعمال الشركات الكبيرة والصغيرة في البلدين لتجاوز كل المشكلات حيث يكون التعامل المتبادل في العلاقات السياسية المتميزة: دافعاً للعلاقات الاقتصادية، التي يجب أن تعبر عن نزوة التعاون التي صاحبت الفترة الماضية والمشروعات الضخمة في الري والطاقة والكهربائية والصناعة والزراعة والتي كانت منفرة وحققتم منفعة متبادلة انعكست على الجميع.



من جانبه بين مدير الاقتصاد والتجارة الخارجية في حلب سعد شمان لـ«الوطن»، أن مديريات الاقتصاد في مختلف المحافظات بانتظار اللائحة التنفيذية للرسوم الخاص بإعفاء المواد الأولية المستوردة من ٥٠ بالمئة من الرسوم الجمركية. مشيراً إلى أن الرسوم نص على إعفاء كل المواد الأولية من الرسوم الجمركية بنسبة ٥٠ بالمئة إلا أن الأمر يحتاج إلى توضيح هذه النقطة وهل يشمل هذا الإعفاء المواد الأولية المستوردة فقط للصناعيين أم للتجار والصناعيين المستوردين للمواد الأولية على السواء. مبيّناً أن اللائحة أو التعليمات التنفيذية سوف تحدد بعد إعدادها هذه النقطة

من المواد في الأسواق المحلية، موضحاً أن هناك ١٢ بدأ تمت إضافته يتعلق بالمواد الأولية خلال الفترة السابقة، وهي وفق الأسس والمعايير الأخيرة لمتطلبات عملية الاستيراد وأن مديريات الاقتصاد تنفذ كل هذه الإجراءات بشكل مسير أمام المستوردين. وأشار إلى أن بيانات مديرية اقتصاد طرطوس أظهرت لشهر حزيران فقط تسجيل ١٨٢ إجازة وموافقة استيراد بقيمة ١٧١ مليون يورو للقطاع الخاص ٨٣ إجازة استيراد بقيمة ١٣ مليون يورو و١٧ موافقة بقيمة ٨ ملايين يورو وللقطاع العام ٢ إجازة استيراد بقيمة ١٥٠ مليون يورو تركزت على استيراد الفيول.

إزالة الصعوبات التي تعوق زيادة الصادرات وتسهيل عملية تبادل السلع التي تزيد من حجم الصادرات ما يحقق مصالحهما المشتركة في المجالات المختلفة، إضافة إلى اطلاع رجال الأعمال على واقع الأعمال في البلدين ومعرفة فرص التعاون القادمة التي تعتبر بداية مسيرة طويلة من الأعمال الملمة والتحديات والفرص والشراكات الناجحة التي تسعى إلى زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين. وأوضح المصدر أن هناك مشروعات صناعية تقدمت بها وزارة الصناعة للمعنيين

ليتم طرحها وعرضها على رجال الأعمال والمستثمرين في روسيا التحادية خلال الاجتماع القادم المزمع عقده خلال الشهر الحالي وذلك بهدف تشجيع المستثمرين الروس لإقامة المشروعات الخاصة والمشاركة بين البلدين ما يحقق مصلحة الطرفين. وذكر المصدر أن هناك قائمة من المشروعات المطروحة تتعلق بمختلف القطاعات، ومن مشروعات القطاع الغذائي: أولاً مشروع إنتاج حليب البودرة ومشتقات الألبان والخميرة.

أما مشروعات القطاع الهندسي فتتركز حول مشروعات الطاقات المتجددة (سخان شمسي-رياح- خلايا كهروضوئية) إضافة إلى مشروع إنتاج السليكون، ومشروع إنتاج الصوف البازلتية وخيوط البازلت ومشروع إنتاج البطاريات المغلفة والليثيوم ومشروع إنتاج أبراج التوتر العالي ومشروع آخر لإنتاج المحولات الكهربائية ومشروع لإنتاج المراحل البخارية ذات الاستطعات العالية حتى ٤٠ مناً.

أما مشروعات المتعلقة بالقطاع الكيميائي فهي مشروع إنتاج الزجاج الجوف والدوائي.

## مسؤول في النفط

لـ«الوطن»: ١٥ مليار متر مكعب تقديرات احتياطي الغاز في حقل صدد

الوطن

تم أسس تشغيل بشر غاز جديدة في حقل صدد شرق حمص بطاقة إنتاجية تتراوح بين ٢٥٠ ألف ٣م إلى ٣٠٠ ألف ٣م غاز طبيعي يومياً، وذلك بعد الانتهاء من أعمال حفر بئر صدد ٨ بعمق تجاوز ٣٦٠٠ م، حيث قام وزير النفط والثروة المعدنية علي غانم بتدشين البئر.

وفي هذا الخصوص كشف مصدر مسؤول في وزارة النفط والثروة المعدنية لـ«الوطن» أن إنتاج البئر سوف يتم تخصيصه لتغذية معمل السامد بعد إعادة إقلاعه، لأن المعمل كان متوقفاً فترة طويلة وسوف يبدأ قريباً بالعمل ويحتاج لاسترجار الغاز وينتجة تحسن إنتاج الغاز الطبيعي في سورية يمكن تغذية المعمل بالغاز.

ولفت المصدر إلى أنه بعد الانتهاء من عمليات فك الحفارة عن البئر سوف يتم نقلها إلى موقع جديد للمباشرة بعمليات الحفر لبئر غاز جديدة، حيث يوجد أمل بحفر بئرين جديدتين في حقل صدد شرق حمص، فلا احتياط لحقل صدد يصل لأكثر من ١٥ مليار ٣م، مشيراً إلى أن كل عمليات الحفر تتم بجهود وخبرات وطنية.

وأشار المصدر المسؤول إلى تمكن الكوادر الوطنية من إعادة تجميع حفارة خامسة جديدة، بعد أن تم نقلها من منطقة الرميلان، وهي حفارة حديثة دخلت الخدمة في الرميلان قبل أن تخرج المنطقة من السيطرة وبجهود الجيش العربي السوري تم استعادتها ونقلها وبعد الانتهاء من عمليات التركيب والاختبارات والكشف تم تسليم المعمل ويتوقع أن تدخل الخدمة منتصف العام القادم ٢٠١٨.

## «الصناعة» تحضر قائمة بالمشروعات لعرضها على رجال أعمال في روسيا

هنا غانم

علمت «الوطن» من مصدر حكومي مسؤول أن رجال أعمال سوريين وروساً قد تبادلوا مراسلات عبر مجلس الأعمال السوري-الروسي فيما يخص العقبان التي تعترض إقامة مشروعاتهم، وما يتطلعون إليه من تعاون على مختلف الصعد الاقتصادية والتجارية والشراكة في الأعمال، مؤكداً ضرورة إيجاد بيئة مناسبة ومحفزة لعقد الشراكات وإقامة المشروعات الاستثمارية وتسويق المنتجات وضرورة العمل على